

الأردني بحذف عبارة « تحت قيادته » منظمة التحرير الفلسطينية ، وعندما صوت الجميع مؤيدين بقاء هذه العبارة سجل الوفد الأردني تحفظه (« النهار » ١٠/٢٦) . وقد ذكرت « وما » (١٠/٢٥) « أن الوفد الأردني حاول تميع جلسات المجلس والماطلة بنفاد الوقت حتى لا ترفع ورقة العمل الفلسطينية الى مؤتمر القمة الا ان وفود سوريا ومصر واليمن الديمقراطية ، بطلب من الوفد الفلسطيني ، عمدوا الى قطع الطريق على التكتيك الأردني المكشوف ليجري التصويت علانية واستجابات رئاسة المجلس لهذا الضغط وأقرت ورقة العمل بالإجماع بتحفظ الأردن » .

كانت تلك جولة كسبتها المنظمة وناضلت لتكريسها في قمة الرباط العربية التي عقدت بين ٢٦ و ٢٩ تشرين الأول ١٩٧٤ . وكان محور هذا النضال يدور حول نقطتين : وحدانية التمثيل الفلسطيني من واقع وحدة الشعب ، ومصر الأرض الفلسطينية التي سوف يجلو عنها الاحتلال الإسرائيلي . أما الموقف الأردني من هاتين النقطتين فقد وضحتها حسين في الخطاب الذي ألقاه في جلسة مؤتمر القمة (١٠/٢٧) فقد أكد بالنسبة للنقطة الأولى انه لا يستطيع « التسليم بأن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل جموع الفلسطينيين الذين تواجدوا في المملكة الأردنية الهاشمية وأصبحوا من مواطني الدولة وجزءاً كبيراً من شعبها في الضفتين ، وحملوا جنسيتها ، واندمجوا اندماجاً عضوياً في كل مناحي الحياة ودوائرها ومبانيها ومؤسساتها ... ثم من هم هؤلاء المواطنون الذين سيفرزون من الانتماء للدولة التي أصبحوا هم من عناصر بنائها ؟ هل هم الفلسطينيون الذين وعدوا من غربي النهر الى شرقيه عام ١٩٢٤ عندما تحددت الرعويات وشاركوا في تأسيس الدولة ؟ أم هم الذين لجأوا عام ١٩٤٨ ؟ أم هم الذين فرحوا عام ١٩٦٧ ؟ أم هم المواطنون الذين يسكنون الضفة الغربية فحسب وليس الضفة الشرقية ، أم هم الفلسطينيون الذين تشملهم الجنسية الأردنية خارج حدود المملكة الأردنية الهاشمية ! » أما بالنسبة للنقطة الثانية فقد حدد حسين موقفه كما يلي : « ان الأردن سواصل العمل من أجل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من سائر الارض المحتلة وفي مقدمتها القدس ... من أجل تحديد

« الدستور » الأردنية (١٠/٢٦) ، « أمت الديوان الملكي الهاشمي صباح أمس وفود شعبية تمثل شيوخ ووجهاء اللاجئين والنازحين من عشائر التركمان والمقر والبساتوة والكعابنة والتيها من فلسطين المحتلة والضفة الغربية ... وقد خطب أحد رؤساء الوفود فقال : اننا نأبى ... ان يرمى حتى الضفتين سوى الحسين ... ان وحدة الضفتين حقيقة كرمها الواقع التاريخي » . وقد مضى النظام هذا الاسلوب « الوفود الشعبية » طويلاً في تاريخه حتى لم يبق منه غير حثالة .

وفي المقابل كانت المؤشرات الى حقيقة الموقف الشمبي في فلسطين الوسطى تتلاحق وتدل دلالة طاطعة على ان عهد الوصاية الهاشمية قد انتهى هناك . من هذه المؤشرات المذكورة التي بحث بها الى ياسر عرفات ١٨٠ شخصاً ممن يحملون صفات تمثيلية في فلسطين الوسطى (ممثلو هيئات وتقايات ومجالس بلدية وشخصيات وطنية) طالبوا فيها بـ « التأكيد ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا العربي الفلسطيني حيثما وجد ورفض ادعاء أي جهة أخرى حق تمثيل أي جزء من هذا الشعب الواحد والتحدث باسمه » (نص المذكورة واسماء الموقعين في « النهار » ١٠/٢٨) . ومن هذه المؤشرات كذلك التصريح الذي أدلى به أحمد كمال السعدي ، رئيس بلدية جنين ، الى وكالة « يونيتديرس » وقال فيه « ان ٩٠ بالمئة من العرب الذين يعيشون في الضفة الغربية التي تحتلها اسرائيل يفضلون ان تصبح منطقتهم تحت سلطة منظمة التحرير الفلسطينية على ان تعود الى الملك حسين » .

وفي مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي عقد في الرباط تهيئدا للقمة العربية السابعة تمكنت المنظمة من ان تترجم هذا الموقف الشمبي الى قرار عربي ، عندما اتخذ المؤتمر قراره (في ١٠/٢٥) الذي نص على ما يلي : « ان أي ارض من فلسطين يتم تحريرها عن طريق ممارسة الصراع بأساليبه المختلفة تعود لاصحابها الشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مع التأكيد على حقه في اقامة سلطته الوطنية المستقلة على الارض التي يتم تحريرها ، وتقوم قوى المجابهة العربية بمساندة هذه السلطة عند قيامها في جميع المجالات وعلى كافة المستويات » . وطالب الوفد